

أثر الأصل في توجيه ابن خالويه لقراءات التحقيق والتسهيل في كتابه (إعراب القراءات)

خالد قاسم بني دومي¹، هيثم محمد العزام²

ملخص

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل علة الأصل في توجيه ابن خالويه للقراءات القرآنية من وجهة صوتية، متخذاً من ظاهرة تحقيق الهمز وتسهيله أنموذجاً للتطبيق، ويهدف البحث إلى بيان أثر الأصل في توجيه ابن خالويه للقراءات القرآنية التي تضمنت ظاهرة تحقيق الهمز وتسهيله في كتابه (إعراب القراءات السبع وعللها)، وكيف حكم الأصل نظرته في إعرابه للقراءات القرآنية والاحتجاج لها، وتفضيل وجه على آخر أحياناً.

الكلمات الدالة: الأصل، ابن خالويه، التحقيق، التسهيل، إعراب القراءات.

المقدمة

تعدّ علة الأصل من أكثر العلل دورانا في كتب الاحتجاج اللغوي، وعلة من العلل المهمة التي انطلق منها علماء الاحتجاج لتوجيه القراءات القرآنية. ويُقصد بالأصل في هذا البحث الحالة القديمة للغة⁽¹⁾، وهو الأصل الذي قام علماء القراءات بتسخيره في توجيه القراءات القرآنية، وفقاً لقواعد اللغة (عبابنة، 2013). ولقد أشار ابن مالك إلى مسألة الأصل بقوله: "من عادة العرب في بعض ما له أصل متروك، وقد استمر الاستعمال بخلافه، أن ينبهوا على ذلك الأصل لئلا يُجهل" (ابن مالك، دت). ومثل له السيوطي بقوله: "علة أصل: كاستحود، ويُكرم، وصرف ما لا ينصرف" (السيوطي، 2006).

ويدرس البحث علة الأصل عند ابن خالويه "أحد أفراد الذهر في كلّ قسم من أقسام العلم والأدب" (السيوطي، 1964)، وذلك في كتابه "إعراب القراءات السبع وعللها" الذي يعدّ واحداً من الكتب المهمة في الاحتجاج للقراءات القرآنية في القرن الرابع الهجري، بعد كتاب السبعة لابن مجاهد شيخ ابن خالويه. ولقد فتح ابن مجاهد الباب على مصراعيه لموضوع الاحتجاج للقراءات. إذ ما أن عُرف عمل ابن مجاهد في (السبعة في القراءات)، حتى بدأ تلامذته من النحويين واللغويين والمهتمين بالقراءات القرآنية تحليل اختيارات ابن مجاهد من النواحي اللغوية: كالأصوات والصرف والنحو والدلالة (جفال، 1996).

وتقتضي طبيعة الموضوع أن يكون في إطارين: نظري، نبين فيه المقصود بالهمز وبالتسهيل في الاصطلاح، ونذكر نبذة عن وجود التحقيق والتسهيل في الساميات بعامة، وفي اللهجات العربية بخاصة، رابطين ذلك بالقراءات القرآنية، ثم نأتي على ذكر الأصول الخمسة المتعلقة بالهمز في اصطلاح القراء، وأخيراً وليس آخراً نشير إلى الهمزة من حيث صفاتها ومخرجها عند القدماء والمحدثين. وتطبيقي، نعالج فيه نماذج من القراءات التي وجهها ابن خالويه في كتابه وفقاً للأصل، في ضوء تقسيمها إلى ثلاثة أقسام: التحقيق في الهمزتين المجتمعين في كلمة، والتحقيق في الهمزتين المجتمعين في كلمتين، والتحقيق في الهمزة المفردة.

* هذا البحث مستل من رسالة ماجستير نوقشت في جامعة اليرموك عام 2016م، بعنوان: "الأصل وأثره في توجيه ابن خالويه للقراءات القرآنية في كتابه 'إعراب القراءات السبع وعللها'". إعداد: هيثم محمد العزام، إشراف: د. خالد قاسم بني دومي.

(1) استند الباحثان في بيان الأصل الذي ذكره ابن خالويه؛ وهو الحالة القديمة للغة، إلى مسوغات ثلاثة: أولها أنّ المعنى اللغوي يدعم ذلك، فقد ذهب أبو البقاء الكفوي في كتاباته إلى أنّ الحالة القديمة من المعاني اللغوية للأصل. (الكفوي، 1998). وثانيها أنّ تحقيق الهمز هو الأصل القديم لظاهرة الهمز في الساميات كلها، ويؤيد ذلك وجود التحقيق فيها قبل أن يفترق الأقوام الناطقون بها؛ يقول برجستراسر: "كثيراً ما يُحذف الهمز بالإبدال وإوا أو ياء، أو بغير عوض، وأقدم ما حدث في ذلك في اللغة السامية الأم، قبل أن تفترق الأقوام الناطقون بها" (برجستراسر، 1994). فحذف الهمز كان مرحلة متأخرة، وبسبب صعوبة النطق بها في مواضع معينة لجأت الساميات - ومنها العربية - إلى التخلص منها بطرق عدة. وثالثها أنّ علماء القراءات سَخَرُوا الأصل - وهم يقصدون به الحالة القديمة للغة - في توجيه القراءات القرآنية، وفقاً لقواعد اللغة، ويؤيد ذلك ما ذكره الدكتور يحيى عبابنة في كتابه القراءات القرآنية. (عبابنة، 2013).

** 1 قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن. 2 وزارة التربية والتعليم، مديرية التربية والتعليم، إربد، الأردن. تاريخ استلام البحث 2017/7/16، وتاريخ قبوله 2018/6/3.

الإطار النظري:

يتخذ البحث من ظاهرة تحقيق الهمز وتسهيله ميدانا للتطبيق، ذلك أنها من الظواهر الصوتية المهمة في اللهجات العربية، وفي القراءات القرآنية على حدّ سواء، ويُقصد بتحقيق الهمز: "الإتيان بالهمزة، أو بالهمزات خارجيات من مخارجهنّ، مندفعاتٍ عنهنّ، كاملاتٍ في صفاتهنّ" (ابن الطّحان، 2007)، وبالتّسهيل: مطلق التّغيير الذي يعتري تحقيق الهمز. قال الصّبّاع: "وقد يطلق التّسهيل ويراد به مطلق التّغيير من تسهيل بين بين، وقلب، وحذف" (الصّبّاع، 1999).

وتحقيق الهمز وتسهيله من الظواهر البارزة في السّامية عمومًا، وفي اللهجات العربيّة خصوصًا، إذ فرّقَت الظّاهرة بين لهجات وسط الجزيرة وشرقيّتها، وبين لهجات البيئة الحجازيّة التي تبعت السّاميّة في تحقيق الهمز. وعندما نشأت اللّغة التّمودنيّة الأدبيّة تبنّت تحقيق الهمز صفة من صفاتها. ولهذا غدّ تحقيق الهمز أصلا، ونمطًا صوابيًا يروم النّاطقون العرب إبرازه، وغدّ تسهيل الهمز فرعًا على هذا الأصل. والقراءات القرآنية، التي جاءت على لهجات العرب، لم تكن بمعزلٍ عن هذا. وقد أكّد برجشتراسر وجود الظّاهرة في السّاميّة، بقوله: "كثيرًا ما يُحذف الهمز بالإبدال أو إياء، أو بغير عوض، وأقدم ما حدث في ذلك في اللّغة السّاميّة الأم، قبل أن تفرّق الأقوام النّاطقون بها" (برجشتراسر، 1994).

ويمكن القول، في ضوء ما ذكره برجشتراسر، إنّ تحقيق الهمز وتسهيله ظاهرة منتشرة في السّاميات بعامة، ومنها العربيّة، والكلام السابق، وإنّ لم ينصّ فيه برجشتراسر صراحة على أنّ السّاميات كانت تحقّق الهمز، لا يمكن أن يُفهم منه إلا أنّ التّسهيل تطوّر سعت فيه السّاميات إلى التّخلّص من تحقيق الهمز، لأنّ الهمزة - على ما يراه إبراهيم أنيس - أصعب إخراجًا من غيرها من الحروف، ولأنّها أكثر الأصوات الساكنة شدّة، وعملية النطق بها محقّقة من أشقّ العمليات الصوتيّة، لهذا مالت كلّ اللهجات السّاميّة إلى التّخلّص منها في النطق (أنيس، 2003).

وأما في اللهجات العربيّة، فقد نسب العلماء، الذين درسوا اللهجات، تحقيق الهمز للبيئة البدويّة، وكان بعضهم إذا أراد أنيخصّ بعض القبائل بهذه الظّاهرة قال: القبائل التي تحقّق الهمز هي قبائل وسط الجزيرة العربيّة وشرقيّتها، وإذا عدّدا القبائل التي تهمز قالوا: تميم، وقيس، وبني أسد، وعقيل، وغني، وعُكل، ونسبوا تسهيل الهمز إلى البيئة الحضريّة، وإذا عدّدا القبائل التي تسهّل الهمز قالوا: قريش، والأوس، والخزرج، وهذيل، وكنانة، وسعد بكر (أنيس، 2003)، و(الراجحي، 1996)، و(عبد النّوّاب، 1999)، و(الجندي، 1983).

ولو ربطنا بين بيئة القارئ واختياره تحقيق الهمز أو تسهيله، لوجدنا أنّ قارئ المدينة، أبا جعفر ونافعًا من رواية ورش، قد تخلّصا من تحقيق الهمزة، وصنيعهما غير مستغرب؛ لأنّهما من البيئة الحجازيّة التي تسهّل الهمز. ولكنّ المستغرب أن يحقّق ابن كثير الهمزة مخالفاً بيئته الحجازيّة، وفي ذلك يقول أنيس: "ولو أنّ ابن كثير اشترك معهم في تلك الصّفة، لاستغننا أن نحكم على أنّ القراء قد التزموا ما عُرف عنهم عن بيئتهم من الهمز أو عدمه. ولكن كما قررنا أنفاً قد خالف بعض القراء أحيانًا في قراءاتهم صفات اللهجات التي شاعت بين ظهرائهم" (أنيس، 2003).

ويتساءل أنيس: كيف تأتّى للبيئة الحجازيّة التي عرف عنها التّأني في الأداء، ولم يشتهر عنها إدغام أو إمالة، أن تعمل على التّخلّص من الهمزة في نطقها، إذ التّخلّص منه هو ضربٌ من الميل إلى السّهولة والبعد عن التّزام تحقيق النطق بالأصوات؟ (أنيس، 2003). والجواب على ذلك من وجوه:

وأولها: أنّ قبائل الحجاز لم تتخلّص كلّها من الهمز، بل إنّ منها من كانت تؤثر تحقيقه، ويدلّ على هذا قراءة ابن كثير الذي التزم تحقيق الهمزة. ويرجّح أنّ القبائل التي كانت تتخلّص من الهمزة في البيئة الحجازيّة هي القبائل المتحضّرة، وأما تلك التي كانت تسكن أطراف الحجاز مجاورة لأهل البادية فكانت تجنح إلى تحقيق الهمزة (أنيس، 2003)، و(الراجحي، 1996). وثانيها: أنّ للهمزة حكمًا يخالف جميع الأصوات الأخرى؛ لأنّها أصعب الأصوات نطقًا وشدّة، وعملية النطق بها محقّقة من أشقّ العمليات الصوتيّة؛ لذلك تخلّص منها معظم الحجازيّين (أنيس، 2003). وثالثها: أنّ صوت الهمزة، نظرًا لشدّته وثقله، في رأينا، ولا يتناسب مع البيئة الحجازيّة المتحضّرة التي تفضّل السّهولة والبعد عن التّزام التّحقيق في النطق بالأصوات، وإنّما يتناسب هذا الصّوت الانفجاريّ مع الطّبيعة البدويّة أكثر لأسباب ثلاثة أولها: أنّ البدو أهل إدغام وسرعة في الكلام بما تقتضيه طبيعة عيشهم وتقلّهم وشطّ الحياة عندهم، ومن ثمّ يكون تحقيق الهمزة بمثابة موطن النّبر عندهم، وموطن التّؤدّة في كلامهم، ولذلك أولوه عنايتهم واهتمامهم. ويرى عبد الصّبور شاهين أنّ "تحقيق الهمز، كان في لسانها، الخاصّة التي تخفّف من عيب هذه السّرعة، أي أنّ النّاطق البدويّ تعود النّبر في موضع الهمزة، فيما يقابل موقعها في الكلمات الخالية منها، وهي عادة أمّلتها ضرورة انتظام الإيقاع النّطقي، كما حثّمتها ضرورة الإبانة عمّا يريد من نطقه لمجموعة من المقاطع المتتابعة، السّريعة الانطلاق على لسانه، فموقع

التأثير في نطقه كان دائما أبرز المقاطع، وهو ما كان يمنحه كل اهتمامه وضغطه. أما القبائل الحضريّة - فعلى العكس من ذلك - كانت متأنية في نطقها، متباعدة في أدائها، ولم يشتهر عنها إدغام أو إمالة، ولذا لم تكن بها حاجة إلى التماس المزيد من مظاهر الأناة، فأهملت همز كلماتها⁽¹⁾ (شاهين، دت). وثانيها: أنّ البدو حرصوا على المحافظة على كلّ صوتٍ اعتقدوا أنّه يمثلهم، ويعبر عنهم، وصوتُ الهمزة من هذه الأصوات؛ يقول أنيس متحدثا عن الهمز عند تميم: "فقد كانوا يحققون الهمز ويعتزون بتحقيقه في نطقهم (أنيس، 2003). وثالثها: أنّ البدو، كتميم وقيس، أثروا التحقيق في صوت الهمزة، لأنّه، في نظرهم، حرف؛ فوجب الإتيان به كغيره من الحروف (ابن يعيش، دت).

ولعلّ تسهيل الهمز - بالنظر إلى الأصل - يرجع إلى قانون السهولة والتيسير، وفي ذلك يقول يحيى عابنة: "ومسألة الهمز وتخفيفه بالنظر إلى الأصل قضية تتبع مسألة السهولة والتيسير، على الرغم من أنّ هذه المسألة ترتبط بقبائل بعينها، وقد لا تكون ناتجة عن هذا القانون، فربما كانت حركة براجماتية، أعني أن تتخلص اللغة من الهمز لا للتيسير، وإنما فرارا من أوضاع صوتية أخرى، قد تكون أسهل بكثير من الهمز، أي أنّ الأمر يخضع للتداولية الاستعمالية، واختلاف البيانات الاستعمالية العربية" (عابنة، 2013).

الأصول الخمسة المتعلقة بالهمز في اصطلاح القراء

الأصل الأول: التحقيق، وقد سبق الكلام عليه⁽²⁾ والآخر: التسهيل، ويطلق في عرف القراء على التسهيل بين بين، ويطلق عليه أيضا التلّين. ومعناه: أن يُنطق بالهمزة بينها وبين الحرف المجانس لحركتها، فينطق بالمفتوحة بينها وبين الألف، وبالمكسورة بينها وبين الباء، وبالمضمومة بينها وبين الواو (القاضي، 1999). وعرفه ابن الطّحان بأنّه: "نشوء حرفٍ بين همزة وبين حرفٍ مدّ" (ابن الطّحان، 2007). ومعنى ذلك: "جعل حرف مخرجه بين مخرج المحققة ومخرج حرف المدّ المجانس لحركتها" (الصّبّاع 1999). والثالث: الإسقاط، ويسمى الحذف أيضا. وهو لغة: الطّرح والإزالة. واصطلاحا: إعدام الهمزة دون خلف لها (ابن الطّحان، 2007). والرابع: الإبدال، ويسمى البديل كذلك. والإبدال لغة: جعل شيء مكان آخر. واصطلاحا: "إقامة الألف والواو والياء مقام الهمزة عوضا منها" (الصّبّاع 1999). والخامس: النقل، وهو في اللغة: التحويل. وصناعة: "تعطيل الحرف المتقدّم للهمزة من شكله وتحليته بشكل الهمزة في نوعي الأداء من وقفه ووصله" (ابن الطّحان، 2007). أو هو بصورة أبسط: نقل حركة الهمزة إلى الحرف الساكن قبلها.

الهمزة عند القدماء والمحدثين

ثمّة اختلاف بين القدماء والمحدثين في نظرهم إلى الهمزة، فالقدماء يرون أنها حرفٌ شديدٌ، مجهور⁽³⁾، مُستقلٌ، يخرج من أقصى الحلق، وهي لذلك أبعد الحروف مخرجا، ومن أشدها ثقلا؛ ممّا أدّى إلى الفرار من تحقيقها واللجوء إلى تسهيلها، يقول سيبويه في هذا: "واعلم أنّ الهمزة إنّما فعل بها هذا من لم يخففها؛ لأنه بُعد مخرجها، ولأنّها نبرة في الصدر تُخرجُ باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجا، فتقل عليهم ذلك، لأنّه كالتّهوّع" (سيبويه، 1988). "قالتّهوّع من الظواهر التي تُستثقل في النطق، ولا يُستعذب فيها الحديث" (خليل، 2002).

ويقول ابن يعيش: "اعلم أنّ الهمزة حرفٌ شديدٌ مستقل يخرج من أقصى الحلق، إذ كان أدخل الحروف في الحلق؛ فاستثقل النطق به، إذ كان إخراجها كالتّهوّع، فلذلك من الاستقلال ساغ فيه التخفيف" (ابن يعيش، دت).

ويقول ابن جني: "إنّما لم يجتمع الفاء والعين، ولا العين واللام همزتين؛ لثقل الهمزة الواحدة لأنها حرفٌ سُئل في الحلق، وبُعد عن الحروف، وحصل طرّفاً، فكان النطق به تكلفاً" (ابن جني، 1996). وأمّا ابن الجزري فقد سمى الهمزة الحرف المهتوف؛ لخروجها من الصدر كالتّهوّع، ولأنّ خروجها يحتاج إلى شدّة وقوة (ابن الجزري، 1985).

ويقول مكّي: "الهمزة على انفرادها حرف بعيد المخرج جلد صعب على الالفاظ به، بخلاف سائر الحروف، مع ما فيها من الجهر والقوة، ولذلك استعملت العرب مع الهمزة المفردة ما لم تستعمله في غيرها من الحروف، فقد استعملوا فيها: التحقيق، والتخفيف، وإلقاء حركتها على ما قبلها، وإبدالها بغيرها من الحروف، وحذفها في مواضعها، وذلك كلّه لاستقلالهم لها، ولم يستعملوا ذلك في شيء من الحروف غيرها، فإذا انضاف إلى ذلك تكريرها كان أثقل كثيراً عليهم" (القيسي، 1984). ويقول ابن سينا: "أمّا

(2) انظر ص 4 من هذا البحث.

(3) الحرف المجهور: حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت. يُنظر: (سيبويه، 1988).

الهمزة فإنّها تحدث من حفز قويّ من الحجاب وعضل الصّدر لهواء كثير " (ابن سينا، دت). والذي نراه، بالنظر إلى ما سبق، أنّ القدماء مجمعون على ثقل الهمزة بسبب مخرجها، وشدّتها، وجهرها، الأمر الذي ألجأهم إلى الفرار، من هذا الوضع الصّعب في نطقها وتحقيقها، نحو تسهيلها بغير طريقة.

وأما الهمزة عند المحدثين، من حيث صفاتها، فصوتٌ وقفيّ ينتج من انطباق الوترين الصّوتيين انطباقاً تامّاً، فلا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق مدّة هذا الانطباق، فيحتبس داخل الحنجرة، ثم يحدث أن ينفجر هذان الوتران فجأة، فيخرج صوتٌ انفجاريّ هو همزة القطع (بشر، 2000). والأصوات الوقفية، عموماً، تنتج في أربع مراحل: المرحلة الأولى: التقاء العضوين الناطقين التقاء تامّاً يغلق موضع النطق، والمرحلة الثانية: حبس تيار الهواء مدّة من الزمن، والمرحلة الثالثة: إرسال العضوين الناطقين، والسّماح لتيّار الهواء بمتابعة سيره، والمرحلة الرابعة: حدوث الانفجار (استيتية، 2003).

وأما الهمزة عند المحدثين، مثل كمال بشر، فصوتٌ حنجريّ (بشر، 2000)؛ أي أنّ موضع نطقها الحنجرة. وإذا قارنا ما توصّلوا إليه بما ذكره سيبويه وابن جنّي، على سبيل المثال، من أنّ مخرجها أقصى الحلق، لبدا أنّ ثمة تغيّراً في الموقفين، وليس الأمر في الحقيقة كذلك، فالحلق على التوسّع في مفهومه عند القدماء، يضمّ الحنجرة (بشر، 2000). ومهما يكن من أمر، فالمُحدّثون يَفصلون بين الحلق والحنجرة باعتبارهما عضوين منفصلين، فالحلق تجويفٌ عضليّ يقع بين جذر اللّسان والحنجرة، ويصل الفم بالمريء، ويقع خلف الفم والحنجرة والحجرة الأنفية، بينما الحنجرة صندوقٌ غضروفيّ مثبتٌ في قمة الرّغامى، وإليها - أي الحنجرة - ينسبون الدّور الأساسي في عمليّة التّصويت (استيتية، 2003).

وشمةٌ مخرّجٌ آخر للهمزة عند القدماء، يختلف عما ذكره سيبويه وابن جنّي وغيرهما، وهذا رأي الخليل ومن لفّ لفّه، وهو أنّ الهمزة هوائية، أو أنّها تخرج من الجوف بوصف بعضهم. بل إنهم عدّوا الهمزة مع حروف المدّ الثلاثة (الألف والواو والياء)، ونسبوا كلّها إلى هذا المخرج (الفراهيديّ، 1984)⁽⁴⁾، إذ قال القدماء بالإبدال بين الهمزة وهذه الحروف ظلّاً منهم أنّ بينها وشيجةً وقربى، والهمزة ليست هوائية؛ فإنّ الهواء يُعترض اعتراضاً تامّاً في موضع نطقها وهو الحنجرة.

وتختلف تسميات الأصوات الوقفية في كتب علم الأصوات، وعند الأصواتيين الغربيّين والعرب، بحسب نظرة كلّ منهم إلى المراحل السّابقة أيّها أكثر أهميّة. فالأصواتيون الأمريكيّون يسمّونها الوقفية، وهو ما يتبنّاه هذا البحث، لأنّ توقف تيّار الهواء هو الفارق الحاسم، في نظرهم، بين هذا الصّنف والأصوات الاستمرارية. وأما الأصواتيون البريطانيّون فيسمّون هذه الأصوات بالانفجارية، لأنّ عمليّة الانفجار التي تصاحب إرسال العضوين الناطقين هي الأهم في نظرهم (استيتية، 2003). والهمزة صوتٌ لا هو بالمجهور ولا هو بالمهموس؛ وهذا رأي دانيال جونز (استيتية، 2003). إذ بنى رأيه على اعتبارين اثنين (استيتية، 2003): أحدهما: انعدامذبذبة الوترين الصّوتيين. وثانيهما: اعتبار وضع الوترين الصّوتيين عند نطق هذا الصّوت، وهو وضعٌ مميّز للهمزة عن الوضع الذي يكون عليه الوتران الصّوتيان عند نطق سائر الأصوات المهموسة. وعدّهنّ الهمزة صوتاً مهموساً (شاهين، دت)؛ لأنّه أخذ بعين الاعتبار عدم تذبذب الوترين الصّوتيين حال النطق بالهمزة. وكلا الرّأيين ينفيان رأي القدماء من أنّ الهمزة صوتٌ مجهور.

وبمقارنة ما توصّل إليه هفنز وما توصّل إليه جونز، نجد أنّ الاختلاف بينهما يُعزى إلى الطّريقة التي نظر من خلالها كلّ منهما إلى الحنجرة، فهفنز نظر إلى الحنجرة باعتبار أنّ لها وظيفتين:ذبذبة الأوتار (صفة الجهر)، وعدمذبذبة الأوتار (صفة الهمس) (شاهين، دت). وهو، إذن، نظرٌ إلى ذبذبة الوترين الصّوتيين وعدمها؛ فبنى حكمه على أنّ الهمزة مهموسة. أمّا جونز فنظر إلى أنّ للحنجرة ثلاث وظائف: الانفتاح دونذبذبة (في الأصوات المهموسة)، والانفتاح معذبذبة (في الأصوات المجهورة)، وحالة ثالثة وهي حالة وضع الأوتار عند نطق الهمزة العربيّة، وبذلك تكون الهمزة صوتاً لا بالمجهور ولا بالمهموس (شاهين، دت)، و(بشر، 2000)، باعتبار نظريته إلى وضع الوترين الصّوتيين حال النطق بالهمزة.

وقد ذكر كمال بشر في معرض نقضه لاعتبار الهمزة صوتاً مهموساً ما نصّه: "وهو رأي غير دقيق...، ولنا أن نقول في تفسير رأيهم هذا، إنهم لاحظوا المرحلة الثّانية من نطق الهمزة، وهي المرحلة التي تصاحب الانفجار. ففي هذه الحالة، تكون الأوتار في وضع الهمس، ولكنّ هذا السلوك منهم غير دقيق بالنسبة لطبيعة الهمزة، إذ الهمزة العربيّة لا يتمّ نطقها بهذه المرحلة الثّانية وحدها، وإنما تتكوّن وتتمّ بمرحلتين: المرحلة الأولى مرحلة انطباق الوترين، وفيها ينضغط الهواء من خلفهما، فينقطع

(4) ويذكر الخليل في موضع آخر أنّ مخرج الهمزة من أقصى الحلق. انظر: الفراهيديّ، العين، ج1، ص52. ويبدو أنّ موقف الخليل فيه اضطراب في هذه المسألة.

والمرحلة الثانية مرحلة خروج الهواء المضغوط فجأة محدثاً انفجاراً مسموعاً. وهاتان المرحلتان متكاملتان ولا يمكن الفصل بينهما أو النظر إلى إحداها دون الأخرى. ولنا أن نقول - على عكس ما يفترضون - إنَّ المرحلة الأولى، وهي مرحلة قطع النَّفْس، أهمُّ في تكوين الهمزة من المرحلة الثانية، ومن ثم كانت تسميتها همزة قطع، وفي هذه المرحلة تكون الأوتار في وضع غير وضع الجهر والهمس" (بشر، 2000).

ونختلف هنا، في ضوء كلام بشر، مع عبد الصبور شاهين في زعمه أنَّ رأيي هفنز وجونز غير متعارضين (شاهين، دت). ونجد عبد الصبور شاهين يكرّر كلامه هذا في كتابه: "أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي" دون ترجيح رأي على آخر (شاهين، 1987). وهو في هذا الكتاب يترجم كلام جونز "it is neither breathed nor voiced" بقوله: لا هو بالمجهور ولا الرِّخو (التَّنَفُّسِي)، ويرجع في كتابه القراءات القرآنية ليرجمه بأنَّه (لا هو بالمجهور ولا هو بالمهموس)، كما أنَّه في كتابه "أثر القراءات" يعرف الهمزة بأنها صوت انفجاري غير مجهور، وكأنَّه لا يريد أن يقول إنَّ الهمزة مهموسة، مع أنَّ: "غير مجهور" يعني أنَّها مهموسة، وفي الوقت نفسه لا يريد أن يقول عبارة جونز: "لا بالمجهور ولا بالمهموس"، وواضح من ذلك كلُّه أنَّ ثمة خطأ عند عبد الصبور شاهين في هذه المسألة.

والذي نراه هنا أنَّ التنتيجتين اللَّتين توصل إليهما هفنز وجونز، غير متعارضتين، من حيث إنَّهما نفتا صفة الجهر التي وصف القدماء بها الهمزة، وعلى هذا يكون كلام شاهين سائغاً. وأمَّا من حيث طبيعة صوت الهمزة، فالنتيجتان متعارضتان؛ وقد كان جونز أكثر دقة حين لاحظ أنَّ المرحلة الأولى - وهي مرحلة انطباق الوترين الصوتيين - هي الأهمُّ في تكوّن صوت الهمزة، فحكّم على الهمزة بأنها صوت لا بالمجهور ولا بالمهموس، وهذا الحُكْم "يسلّم بأنَّ الوترين الصوتيين لا يتذبذبان عند النطق بالهمزة، ولكنه يضيف إلى ذلك اعتباراً خاصاً، وهو وضع الوترين الصوتيين" (استيتية، 2003).

التطبيق

نماذج لقراءات التحقيق والتسهيل التي وجهها ابن خالويه وفقاً للأصل في كتابه

تتفق كتب القراءات على تقسيم الهمز ثلاثة أقسام: أولها: الهمزتان المجتمعتان في كلمة: مثل قوله تعالى: {وَأُولَئِي الذِّكْرُ عَلَيْهِ} [القمر: 25]. وثانيها: الهمزتان المجتمعتان في كلمتين: نحو قوله تعالى: {يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ} [البقرة: 142]. وثالثها: الهمز المفرد: وهو ما لم يلاصق مثله، نحو قوله تعالى: {الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ} [البقرة: 3]. وبناء على هذا، فقد قسّمنا نماذج القراءات التي وجهها ابن خالويه وفقاً للأصل إلى ثلاثة أقسام: أولها: التحقيق في الهمزتين المجتمعتين في كلمة، وثانيها: التحقيق في الهمزتين المجتمعتين في كلمتين، وثالثها: التحقيق في الهمزة المفردة.

أولاً: التحقيق في الهمزتين المجتمعتين في كلمة

قال تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ} [البقرة: 6].

قال ابن خالويه: "قرأ عاصم وحمة والكسائي {أُنذِرْتَهُمْ} بهمزتين على أصل الكلمة. فالهمزة الأولى ألف التسوية على لفظ الاستفهام، والألف الثانية ألف القطع. وقرأ ابن عامر {أُنذِرْتَهُمْ} بهمزتين بينهما مدّة، كأنَّه كره أن يجمع بين همزتين وأن يحذف إحداها... وقرأ أبو عمرو ونافع وابن كثير {أُنذِرْتَهُمْ} كرهوا الجمع بين همزتين فليتوا الثانية كما تقول: آمن، وآدم، وآزر، غير أنَّ ابن كثير أقصر مدّاً من أبي عمرو ونافع" (ابن خالويه، 1992).

وتأتي الهمزة الأولى، من الهمزتين المجتمعتين في كلمة، "زائدة للاستفهام ولغيره، ولا تكون إلا متحركة، ولا تكون همزة الاستفهام إلا مفتوحة" (ابن الجزري، دت)، وجاءت الهمزة الأولى في الشاهد {أُنذِرْتَهُمْ} متحركة مفتوحة للتسوية على لفظ الاستفهام. وإنَّما جرى على هذا الخبر لفظ الاستفهام؛ لأنَّه شارك الاستفهام في الإبهام، فكلّ استفهام تسوية، وليست كلّ تسوية استفهاماً. وأمّا الهمزة الثانية فتأتي متحركة وساكنة. والمتحركة إما أن تكون مفتوحة وإما أن تكون مكسورة وإما أن تكون مضمومة (ابن الجزري، دت)، وقد جاءت الهمزة الثانية في الشاهد مفتوحة. وفي هذه الحالة، أي في حالة التقاء همزتين في كلمة والأولى مفتوحة والثانية متحركة بإحدى الحركات الثلاث، فقد ورد خلاف بين القراء في كيفية النطق بالهمزة الثانية.

وجوه القراءة التي احتج لها ابن خالويه للشاهد {أُنذِرْتَهُمْ}

ذكر ابن خالويه ثلاثة أوجه لهذا الموضع:

الوجه الأول: تحقيق الهمزتين على الأصل

يقول الأزهرّي أنَّ من جمع بين الهمزتين فهو الأصل، وهو عربيّ فصيح (الأزهرّي، 1993). وأمّا مكّي فيقول: "فحجة من

حقّق الهمزتين، وهي قراءة أهل الكوفة وابن ذكوان، في نحو {أَنْذَرْتُهُمْ} وشبهه، أنّه لما رأى الأولى في تقدير الانفصال من الثانية، ورأها داخلة على الثانية، قبل أن لم تكن، حقّق كما يحقّق ما هو من كلمتين، وحسّن ذلك عنده لأنّه الأصل، وزاده قوّة أنّ أكثر هذا النوع بعد الهمزة الثانية فيه ساكن، فلو خفّف الثانية، التي قبل الساكن، لقرب ذلك من اجتماع ساكنين، لا سيّما على مذهب من يُبدّل من الثانية ألفا، فلما خاف اجتماع الساكنين حقّق، ليَسْلَمَ من ذلك، ولأنّه أتى بالكلمة على أصلها محقّقة (القيسي، 1984).

والذي يعنيه مكّي بكلامه، هو أنّ أصل {أَنْذَرْتُهُمْ}: أنذرتهم، فهمزة التّسوية دخلت على همزة القطع، وهي وإن كانت ملاصقة لها رسماً، بيدّ أنها ليست جزءاً أصلياً من الكلمة، فقوّى هذا الأمر تحقيقهما كما لو كانتا من كلمتين منفصلتين. وظاهر كلامه يشير إلى أنّ تحقيق المنفصلتين من كلمتين أقوى من تحقيق المجتمعين في كلمة. ومما زاد تحقيق الهمزتين قوّة في هذا الموضع أنّ أكثر ما يجيء بعد الهمزتين فيه حرف ساكن، وهو النّون هنا في {أَنْذَرْتُهُمْ}، فلو خفّف همزة القطع لاجتماع ساكنان، وهما النّون والألف على مذهب من يبدّل من الهمزة ألفا؛ فأتى بهما محقّقتين على الأصل.

واحتجّ أبو عليّ لمن حقّق الهمزتين، فقال: "فمن حجة من حقّقهما أن يقول: إنّ الهمزة حرف من حروف الحلق، فكما اجتمع المثل مع مثله مع سائر حروف الحلق؛ نحو فة وفهه وكع، وكعع⁽⁵⁾، كذلك حكم الهمزة. ومما يجوز ذلك ويسوّغه أنّ سيبويه زعم أنّ ابن أبي إسحاق كان يحقّق الهمزتين وأناس معه. قال سيبويه: وقد تتكلم ببعضه العرب وهو رديء. ومما يقوّي ذلك من استعمالهم له قولهم: رأس، وسأل، وتذأبت الرّيح، ورأيت الرجل⁽⁶⁾. فكما جمع الجميع بينهما إذا كانتا عينين، كذلك يجوز الجمع بينهما في غير هذا الموضع" (الفارسي، 1984).

ويُفهّم مما سبق أنّ الهمزة تجري على نظائرها من حروف الحلق، فكما يجوز أن يجتمع حرفان من حروف الحلق، كاجتماع الهاءين والعينين، فكذا يجوز اجتماع الهمزتين. وأيضاً، جاز تحقيق الهمزتين وتواليهما في مثل موضع {أَنْذَرْتُهُمْ}؛ لأنّ الهمزتين قد جاءتا مجتمعتين حين تكونان عينين.

وتحقيق الهمزتين هو المعيار، إذ لم يحدث أيّ تغيير على الهمزتين، فجاء بهما محقّقتين على الأصل. ويمكن تمثيل ذلك بالكتابة الصوتيّة الآتية:

>a / >an / dar / ta / hum

الوجه الثاني: تحقيق الهمزتين مع إدخال مدّة بينهما

قال ابن خالويه في حديثه عن هذا الوجه من القراءة: وقرأ ابن عامر {أَنْذَرْتُهُمْ} بهمزتين بينهما مدّة كأنه كره أن يجمع بين همزتين وأن يحذف إحداهما. وقد قرأ ابن أبي إسحاق بذلك أيضاً (الخطيب، 2002).

إنّ المدّة، التي يتحدّث عنها ابن خالويه، هي الألف؛ وهي أصل حروف المدّ، وقد ذكرها سيبويه بقوله: "ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفا إذا التقيا وذلك أنّهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا" (سيبويه، 1988). وجاء في شرح المفصل: "وقد قرأ ابن عامر {أَنْذَرْتُهُمْ} أم لم تُنذرْهُمُ} وكذلك {أنّك لأنت يوسف} (7). ثمّ بعد دخول ألف الفصل، منهم من يحقّق الهمزتين، وهم بنو تميم، ومنهم من يخفّف الثانية وهم أهل الحجاز، وهو اختيار أبي عمرو، فمن حقّق فإنّما المراد الفرار من التقاء الهمزتين وقد حصل ذلك بالألف (ابن يعيش، دت). وقد ذكر أبو منصور مثل ذلك فقال: "ومن القراء القدماء من أدخل بين الهمزتين ألفا ساكنة فراراً من الجمع بينهما، فقرأ: {ءأنذرتهم} و{ءألذ} (الأزهري، 1993).

ويقول ابن خالويه في حجّته: "والحجة لمن حقّقهما وفصل بمدّة بينهما: أنّه استجفى الجمع بينهما، ففصل بالمدّة، لأنّه كره تليين إحداهما، فصحّ اللفظ بينهما، وكلّ ذلك من فصيح كلام العرب" (ابن خالويه، 1979).

وألف الفصل هذه، فيما نرى، أدنى درجات التّخفيف من وطأة التقاء الهمزتين، وأفضل مخرج لمن لا يريد أن يحذف إحدى الهمزتين. وكأنّهم أرادوا أن يخالفوا بين هذين الصوتين، بسبب ثقل اجتماعهما فأدخلوا الألف.

ومن نظائر هذه القراءة في كتاب الله عز وجلّ ما قرئ في قوله تعالى: {قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَاْ عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا

(5) فة: أي عي، وكع: جبن وضعف.

(6) الرأس (بوزن فعال) بتشديد الهمزة ممدودة: بائع الرؤوس، وكذلك همزة سأل. وتذأبت الرّيح: جاءت في ضعف من هنا ومن هنا. ورأيت الرجل: أريته على خلاف ما أنا عليه، ورأيته: عرضت عليه المرأة وحسبها له ينظر فيها.

(7) البقرة: 6، ويوسف: 90.

لَشَيْءٍ عَجِيبٍ} [هود:72] حيث قرئت {أَ أَلْدُ} بهمزيين بينهما ألف. ومن نظائر هذه القراءة في الشَّعر قول ذي الرُّمَّة (ذو الرُّمَّة، 1982) (8):

فيا ظُبية الوُغساء بين جُلَجلٍ وبين النُّقا آنتِ أم أمَّ سالم

إنَّ التَّغيير الذي حدث في هذا الوجه من القراءة، كما يقول المحدثون، هو إطالة فتحة الهزمة الأولى مع بقاء الهمزتين، لا كما قال القدماء من أنَّ ثَمَّةَ أَلْفاً قد دخلت بين الهمزتين المحقَّقتين، وما دفعهم إلى القول بدخول الألف هو الشَّكل الكتابي، لا طبيعة النُّطق. إنَّ المحدثين ينظرون إلى ألف المدِّ - شأنها شأن حروف المدِّ - على أنَّها حركات طويلة vowels لا حروف ساكنة (9) كما قال القدماء.

ويرجع السبب في ذلك إلى أنَّ المحدثين يفرِّقون بين الصَّوامت والحركات من منطلق اعتراض الهواء وعدم اعتراضه؛ فالصَّوت ينتج من خلال اندفاع هواء الرِّفير مروراً بالحنجرة والغم إلى الخارج، فإذا اعترض الهواء في منطقة ما في الحجرة الغموية نتج الصامت، وإذا لم يُعترض ذلك الهواء نتجت الحركة. ولذلك فالحركات جزء من الأصوات الاستمرارية، وألف المدِّ إذن تعدُّ حركة، لأنَّ الهواء لا يواجه عضواً يمنعه من الخروج.

وللحركات عند القدماء حالتان (شاهين، 1980): حالة القصر، وقد وضع القدماء لها ألقاباً هي: الفتحة، والضَّمة، والكسرة. والمحدثون يوافقونهم على ذلك. وحالة الطَّول: وقد وضعوا لها ألقاباً هي: الألف، والواو، والياء. والمحدثون يختلفون معهم في هذه الحالة، حيث يرون أنَّ تستبدل هذه الألقاب بثلاث عبارات هي: الفتحة الطويلة بدلاً من الألف، والضَّمة الطويلة بدلاً من الواو، والكسرة الطويلة بدلاً من الياء.

وبالعودة إلى وجه القراءة يمكننا أن نمثِّل قراءة {أَنذَرْتَهُمْ} التي حُقِّقت فيها الهمزتان مع إدخال ألف بينهما بالمخطط الصَّوتي الآتي:

$$>aa / >an / \underline{dar} / ta / hum \longrightarrow >a / >an / \underline{dar} / ta / hum$$

ويمكن وصف ما حدث هنا، كما أسلفنا، بأنَّ الهزمة الأولى قد أُطيلت فتحتم لتصبح فتحة طويلة، وليس أنَّ أَلْفاً قد دخلت هاهنا. فالمحدثون يرون أنَّ بعض الألف، التي يقول القدماء بدخولها، موجودٌ مسبقاً في تركيب الكلمة؛ وهي الفتحة. وإطالة الفتحة أدَّت إلى إحداث المخالفة الكميَّة في حركتي المقطعين المتجاورين. ويمكن تمثيل ذلك بالمعادلة (1):

$$\left(\begin{array}{c} + \text{حنجري} \\ + \text{وقفي} \end{array} \right) > \left(\begin{array}{c} + \text{حنجري} \\ + \text{وقفي} \end{array} \right) > \left(\begin{array}{c} + \text{أمامية} \\ + \text{واسعة} \\ + \text{طويلة} \end{array} \right) \leftarrow \begin{array}{c} + \text{أمامية} \\ + \text{متسعة} \\ + \text{غير} \\ + \text{مدوَّرة} \end{array} \begin{array}{c} a \\ aa \end{array}$$

وتحوَّلت الفتحة (الحركة الأمامية المتسعة غير المدوَّرة) إلى أَلْف (الحركة الأمامية الواسعة الطويلة)، عندما كانت مسبوقة بهزمة (الصَّامت الحنجري الوقفي)، ومتبوعة بهزمة.

(8) البيت من الطويل، وهو من شواهد سيبويه. انظر: سيبويه: الكتاب، ج3، ص551. والشاهد فيه: إدخال الألف بين الهمزتين من قوله: "أنت" كراهية لاجتماعهما، كما أدخلت بين النُّونات في قولهم: اضربنَّ، واخشينَّ.

(9) يطلق المحدثون اسم الصَّوامت Consonants على ما أسماه القدماء حروفاً. فالصَّامت يعني أنَّ الصَّوت ذو طبيعة صامتة، وهو متحرِّك إذا وليته حركة، وغير متحرِّك إذا لم تتبَّعه حركة. ولفظ ساكن عند القدماء يعني أنَّه ليس متحرِّكاً؛ أي أنهم يطلقون لفظ ساكن على ما لم تعقبه حركة. وثمة فرقٌ إذن بين "ساكن" و"صامت". يُنظر: شاهين، عبد الصبور: المنهج الصَّوتي للبنية العربيَّة - رؤية جديدة في الصَّرف العربي، بيروت: مؤسسة الرِّسالة، 1980م، ص26-27.

الوجه الثالث: تحقيق الهمزة الأولى وتلئين الثانية

قراءة التلئين هنا هي التسهيل بين بين، وقد سبقت الإشارة إليه، وقيل في معناه: أن يُنطق بالهمزة بينها وبين الحرف المجانس لحركتها، فيُنطق بالمفتوحة بينها وبين الألف؛ وهي الحالة التي تمثّل وجه القراءة الذي نبحتّه. وبالمضمومة بينها وبين الواو، وبالمكسورة بينها وبين الياء.

وقد قال مكّي في قراءة التلئين: "وحجّة من خفّف الثّانية هو ما قدّمنا من استقلال الهمزة المفردة فتكريرها أعظم استئقالا، وعليه أكثر العرب، وهو مذهب نافع وابن كثير وأبي عمرو وهشام. وأيضاً فإنّه لما رأى العرب، وكلّ القراء قد خفّفوا الثّانية، إذا كانت ساكنة استئقالا، كان تخفيفها إذا كانت متحرّكة أولى، لأنّ المتحرّك أقوى من الساكن وأثقل، وأيضاً فإنّ جماعة من العرب ومن القراء قد كرهوا اللّفظ بالهمزة المفردة، فخفّفوها ساكنة ومتحرّكة نحو: {يُؤْمِنُ} [البقرة: 232] و{يُؤَاخِذُ} [النحل: 61]، فكان تخفيفها إذا تكرّرت أولى وأقيس" (القيسي، 1984). ووصف أبو منصور الهمزة المليئة في {أَنْذَرْتَهُمْ} بالهمزة المطوّلة، قرئ بها فراراً من الجمع بين همزتين (الأزهري، 1993). وقد وصف لنا سيبويه كيفيّة النطق بهمزة بين بين بقوله: "علم أنّ كل همزة مفتوحة كانت قبلها فتحة فإنّك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة وتكون بزنتها محقّقة، غير أنّك تضعف الصّوت ولا تنمّه وتُخفي؛ لأنّك تقرّبها من هذه الألف" (سيبويه، 1988). ومع أنّ سيبويه ضرب مثالا على هذه الحالة، نعني: (سأل)، لكنّ وصفه ينسحب على الشّاهد مدار البحث.

إنّ تلئين الهمزة هو جعلها "بين بين" في اصطلاح القدماء، ومعنى "بين بين" عند سيبويه، كما يقول ابن جنّي، أنّها ضعيفة ليس لها تمكّن المحقّقة ولا خلوص الحرف الذي منه حركتها (ابن جنّي، 1996). وما يقول عنه القدماء التسهيل بين بين، ما هو عند المحدثين إلا سقوطاً للهمزة من النطق، ولكن لا تتصل الحركتان القصيرتان اللتان تكتنفان الهمزة في النطق مباشرة، وإنّما تكون هناك وُقيفة (الشايب، 2004). ويرى بعضهم أنّ تسهيل بين بين ما هو إلا سقوطاً للهمزة مع الإبقاء على حركتها (استيتية، 2005)، وهو قول لا يعارض مع الرّأي الأوّل.

وتحدّث أنيس عن تسهيل الهمزة بين بين فقال: "إذا صحّ النطق الذي سمعته من أفواه المعاصرين من القراء، تكون هذه الحالة عبارة عن سقوط الهمزة من الكلام، تاركة حركة وراءها. فالذي نسمعه حينئذٍ لا يمتّ إلى الهمزة بصلة، بل هو صوتٌ لين قصير يسمّى عادة حركة الهمزة، من فتحة أو ضمة أو كسرة. ويترتّب على هذا النطق النقاء صوّتي لين قصيرين، وهو ما يسمّىه المحدثون Hiatus. ويغلب في معظم اللّغات أنّ تودّي مثل هذه الحالة إلى صوت لين انتقالي، ينشأ من الحركتين أو صوّتي اللّين القصيرين" (أنيس، دت).

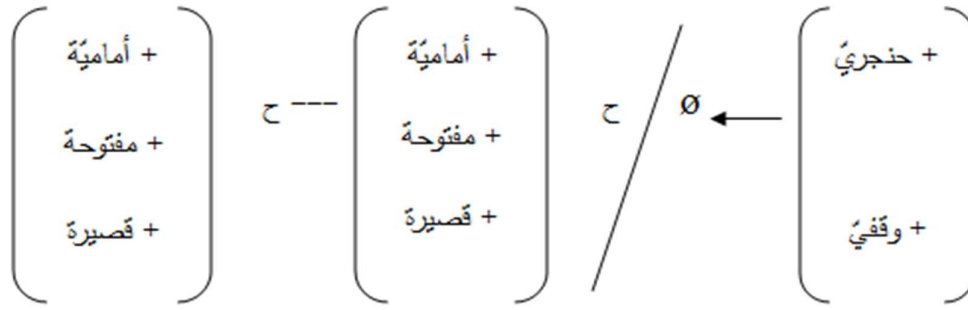
ويؤكّد عبد الصّبور شاهين هذا الرّأي حيث يقول: "وقد قمنا في دراستنا للماجستير ببعض التجارب المعملية على جهاز (سبكروجراف) أثبتنا بها هنالك أنّ (بين بين) ليس في الواقع سوى حركة" (شاهين، دت). ونمثّل قراءة التلئين بالكتابة الصّوتية لتتضح الصّورة:

>a / >an / ɗar / ta / hum → >a / *an / ɗar / ta / hum

ولا تتشكّل في هذه الحالة فتحة طويلة، كما حدث في القراءة السابقة. والمنطوق في هذه الحالة ليست همزة القطع، بل هي خففة في الصّدر كما عبّر عنها بعض القدماء، ويلاحظ ثبات عدد المقاطع في هذه القراءة بالنسبة لقراءة تحقيق الهمزتين. والأمر المستغرب في المقاطع التي نشأت بعد قراءة التسهيل بين بين هو ابتداء المقطع الثّاني بحركة، وهو ما يخالف نظرة القدماء الذين يزّون أنّ المقطع العربي لا يمكن أن يُبتدأ بحركة؛ لأنّهم تصوّروا الحركة تابعة للصّامت دائماً، فلم يمنحوها وجوداً مستقلاً.

وقد أثار عبد الصّبور شاهين جدلاً حول مسألة ابتداء المقطع العربيّ بحركة، خلّص منه إلى مجموعة من النتائج (شاهين، دت): أولها: أنّ المقطع العربيّ يبدأ بحركة في حالة الهمزة المسهّلة بين بين، لا بصامت كما هو مقرّر في النظام المقطعيّ العربيّ. وثانيها: أنّ المقطع من الناحية الفونولوجية لا يبدأ بنصف حركة؛ لأنّ عملية التقسيم المقطعيّ تفرض على الناطق ما يشبه الهمزة، وإن كانت من وجهة النّحو ساقطة. فهناك همزة فونولوجية على المستوى السياقي. وثالثها: يمكن الخروج من هذا المأزق على المستوى التحليلي بحدّ حالة بين بين حالة استثنائية من القاعدة العامّة، خصوصاً أنّ هذه الحالة قليلة الشّيوع في اللّغة. ا.هـ.

ويمكن تفسير سبب حذف الهمزة بالمعادلة (2):



فالهزمة (الصامت الحنجري الوقفي) حذف، كونه مسبقاً بحركة أمامية مفتوحة قصيرة، ومتبوعاً بحركة أمامية مفتوحة قصيرة، وليس كما ذهب القدماء إلى أنها سهّلت بسبب اجتماع الهمزتين.

ولقد ناقشنا فيما سبق ثلاثة وجوه ذكرها ابن خالويه في {أَنْذَرْتُهُمْ} هي: تحقيق الهمزتين، وتحقيقهما مع إدخال مدّة بينهما {أَنْذَرْتُهُمْ}، وتحقيق الأولى وتليين الثانية {أَنْذَرْتُهُمْ}، وكلّها وجوه عربيّة فصيحة.

ثانياً: التحقيق في الهمزتين المجتمعتين في كلمتين

قال تعالى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ} [البقرة: 13]. قال ابن خالويه: "قرأ عاصمٌ وحمزة والكسائي وابن عامر بهمزتين على أصل الكلمة، همزة "ألا" وهي مفتوحة، وهمزة {السُّفَهَاءُ} وهي مضمومة. وقرأ الباقون بهمزة واحدة، ولينوا الثانية كراهة لاجتماع همزتين" (ابن خالويه، 1992).

وإنّ موضع الشاهد في الآية السابقة هو {السُّفَهَاءُ أَلَا} إذ اجتمعت همزتان من كلمتين، واختلف القراء في قراءتهما بين التحقيق والتسهيل. يقول مكّي: "والضرب الثاني اختلفت العرب والقراء في تحقيق الثانية وتخفيفها فيه، وهو كلّ همزتين اجتمعتا، ويجوز أن تنفصل الأولى من الثانية نحو: "جاء أحدهم، وهؤلاء إن كنتم، ويشاء إلى" (القيسي، 1984).

الوجه الأول: تحقيق الهمزتين على الأصل

الحجة لمن حقّق أنّه أتى باللفظ على واجبه ووفّاه حقّه (ابن خالويه، 1979)، وجاز الجمع بين الهمزتين محقّقين لأنّ الهمزتين منفصلتان يجوز لنا أن نقف على الهزمة الأولى ونفصلها من الثانية، فصار اجتماع الهمزتين في الوصل كأنّه عارض، فحسّن تحقيقهما في الوصل، إذ لا اجتماع لهما في الوقف، وإذ لا بدّ من تحقيقهما إذا وقفت على الأولى وابتدأت بالثانية، فجرى الوصل في حكم الوقف في هذا (القيسي، 1984). ويذكر مكّي حججاً أخرى لتحقيقهما، منها أنّه لما كان تخفيف الثانية في الوزن كالتحقيق، قرأه على الأصل، وهو التحقيق، وخفّ عليه اجتماعهما لأنّهما من كلمتين، وانفصال الثانية من الأولى ممكنٌ منويٌّ مقدّر (القيسي، 1984).

ومعنى قوله: لا بدّ من تحقيقهما إذا وقفت على الأولى وابتدأت بالثانية، فأجري الوصل مجرى الوقف؛ أنّ القارئ قد يقف على كلمة "السُّفَهَاءُ" في قول الله عزّ وجلّ: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ}، ولا يصلّ هذه الكلمة بما بعدها، وفي هذه الحالة سيحقّق الهمزتين قطعاً؛ لأنّه إن وقف على الأولى، وأراد أن يسهّل الثانية فلن يمكنه ذلك؛ لأنّ المسهّلة كالتساكنة، ولا يبتدأ بساكن (القاضي، 1999).

ولم يحدث في هذه الحالة، وهي المعيار، أيّ تغيير على الهمزتين، فجيء بهما محقّقين على الأصل. ويمكن تمثيل ذلك بالكتابة الصوتيّة الآتية:

su / fa / haa / >u >a / laa

الوجه الثاني: تحقيق الهزمة الأولى وتليين الثانية

يستقرّ بحثنا، لهذا الوجه من القراءة، على أنّ التليين الذي عناه ابن خالويه هو التسهيل بين بين؛ لأنّ التليين مصطلح مرادف له. ومن الأدلّة على ذلك قول ابن الجزري: "إذ تخفيف الهمز بالتليين أو البدل أو النقل عارض، والعارض لا يُعتدّ به" (ابن الجزري، دت)، فقد جعل التليين غير البدل، ممّا يشير إلى أنّه يقصد به التسهيل بين بين. وكذلك قوله: "ومما يدلّ على صحّة ما ذكرناه، ترجيح المدّ على القصر لأبي جعفر في قراءته {إِسْرَائِيلَ} ونحوه بالتليين لوجود أثر الهزمة" (ابن الجزري، دت). فهذا يدلّك

على أن التليين فيه بقاء أثر الهمزة، والإبدال ليس فيه ذلك.

ويرجع تخفيفهم للهمزة الثانية إلى أنها أولى بالتخفيف من الأولى؛ لأنها تقع للتكرير وبسببها وقع الاستئصال. "وحجة من حقق الأولى ولين الثانية: إنه نحا التخفيف، وأزال عن نفسه لغة الثقل" (ابن خالويه، 1979). ويقصد ابن خالويه بلغة الثقل قراءة من قرأ بتحقيق الهمزتين.

وإن الذي أسماه القدماء، والحالة هذه، تلييناً (بين بين) هو في حقيقته النطقية الواو نصف الحركة (w)، وهو ليس إبدالاً بالمعنى الحرفي للإبدال، لأن الإبدال يقتضي علاقة قريبي بين المبدل والمبدل منه، وهي غير متحققة بين الهمزة والواو، فالهمزة صامت حنجري وقفي لا بالمجهور ولا بالمهموس، والواو نصف حركة شفتاني واضح سمعيًا مجهور. وتكون صورة هذه القراءة على النحو الآتي: {السُّفْهَاءُ وَلَا}. ويمكن تمثيل ما حدث بالكتابة الصوتية كما هو آت:

$$1) >as/ su / fa / haa / >u >a / laa$$

$$2) >as/ su / fa / haa / >ua / laa$$

$$3) >as/ su / fa / haa / >uwa / laa$$

وسقطت الهمزة الثانية، وبقيت حركتها. وللتخلص من هذا الوضع الصوتي غير المقبول الذي التقت فيه حركتان في مقطع واحد (hiatus (ua)، تنزلق الواو نصف الحركة للفصل بين الحركتين. إن ما قال عنه القدماء همزة بين بين، ما هو إلا الواو (نصف الحركة) (استيتية، 2005) (10).

ويقول يحيى عابنة: "إننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الهمزة الموصوفة في دراسات القدماء، ما هي إلا وضع نادر تمثل في حذف الهمزة المسبوقة بحركة، مع بقاء حركتها، فالتقت حركتها مع الحركة السابقة عليها، ولكن القدماء لم يذكروا هذا؛ لأنهم تمسكوا بالقاعدة القياسية للنظام المقطعي العربي الذي لا يسمح بالتقاء حركة مع حركة في أي وضع كان" (عابنة، 2000). ويمكن تمثيل ما حدث بالمعادلة (3):

$$\left[\begin{array}{c} + \text{خلفية} \\ + \text{مغلقة} \end{array} \right] \xrightarrow{ح} \left[\begin{array}{c} \text{ضيقة} \\ \text{خلفية} \end{array} \right] \xrightarrow{\frac{1}{2} ح} \left[\begin{array}{c} + \text{وقفي} \\ + \text{حنجري} \end{array} \right] <$$

تحولت همزة القطع الثانية إلى واو كونها مسبوقة بضمة.

ثالثاً: التحقيق في الهمزة المفردة

الهمز المفرد هو الهمز غير المتصل بمثله، سواء كان ذلك في كلمة واحدة، أو في كلمتين منفصلتين. وقد استعملت العرب في الهمزة المفردة التحقيق، والتخفيف، وإلقاء حركتها على ما قبلها، وإبدالها بغيرها من الحروف، وحذفها في مواضعها، وذلك كله لاستئصالهم لها (القيسي 1984). ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى: {إِنِّي لَيَحْزُنُّنِي أَنَّ تَذْهَبُوا بِهِ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ} [يوسف: 13].

قال ابن خالويه: "قرأ الكسائي وحده بغير همز. وقرأ الباقون مهموزاً، وهو الأصل، لأنه مأخوذ من تذابَّت الرِّيحُ (19): إذا أُنْتُ من كل ناحية... ومن ترك الهمزة فتخفيفاً كما تُركت الهمزة من البئر. وهمزها آخرون" (ابن خالويه، 1992). والشاهد في الآية هو كلمة {الذِّئْبُ} التي يذكر ابن خالويه وجهين في قراءتها، ويحتج لهما.

(10) ذكر استيتية في كتابه القراءات القرآنية مثلاً مشابهاً للشاهد الذي بين يدي الدراسة، وهو {نَشَاءُ أَصْبَنَاهُمْ} [الأعراف: 100]. ويؤكد مثال آخر يضر به استيتية، في المرجع نفسه، مسألة تحول الهمزة الثانية المفتوحة وقبلها مضموم إلى واو نصف حركة، وذلك في معرض حديثه عن الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير، فانظره: ص 71. والشاهد هناك {وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي}.

الوجه الأول: تحقيق الهمزة المفردة

إن الهمزة في الشاهد وقعت عينا للفعل، "وَحَجَّةٌ مِنْ هَمْزٍ عَيْنِ الْفِعْلِ وَلَامِهِ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى ذَلِكَ، وَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَهْمَزْ لَطَنَّ ظَانٌّ أَنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ فِي الْهَمْزِ، فَأَتَى بِهِ مَهْمُورًا عَلَى أَصْلِهِ" (القيسي، 1984).

و"الذَّئِبُ" أصله الهمز على ما يروي ابن منظور، حيث يقول: "الذَّئِبُ كَلْبُ الْبَرِّ، وَالْجَمْعُ أَذْؤِبٌ فِي الْقَلِيلِ، وَذُؤْيَانٌ؛ وَالْأَنْثَى ذَنْبَةٌ، يُهْمَزُ وَلَا يُهْمَزُ، وَأَصْلُهُ الْهَمْزُ، وَذُؤْيَانُ الْعَرَبِ: لَصُوصُهُمْ وَصَعَالِيكُهُمْ، وَتَذَأَبْتُ الرِّيحَ وَتَذَاءَبْتُ: اخْتَلَفْتُ، وَذَأَبَ الرَّجُلُ: طَرَدَهُ وَضَرَبَهُ، وَذَأَبَ الْإِبِلَ يَذَأِبُهَا ذَأَبًا: سَاقَهَا" (ابن منظور، دت).

ويروي ابن مجاهد النقاش الذي دار بين الأصمعي ونافع حينما سأله الأصمعي عن "الذَّئِبُ" و"البئر" (11)، فكان جوابه: إن كانت العرب تهمزها فاهمزهما (ابن مجاهد، 1972). فهو يوجّه الأصمعي إلى الأخذ بما تستعمله العرب. ويدل هذا الأثر على مدى حرص نافع على توحي الأفصح في لسان العرب، مادام متوافقا مع الرواية، مع ميلها إلى التخفيف؛ لأن قريشا لم تكن تهمز. ونافع يهمز إلا من رواية ورش.

لقد حقق السواد من القراء كلمة {الذَّئِبُ} على الأصل، ويمكن تمثيل هذه القراءة بالكتابة الصوتية الآتية:

>ad / di> / bu

الوجه الثاني: ترك الهمزة تخفيفا

تكون الهمزة المتوسطة ساكنة ومفتوحة ومضمومة ومكسورة. فأما الساكنة فهي تجري على ما قبلها، فما قبلها من الحركة يدبرها، لأنها لما كانت ساكنة ضُعفت، فلم تدبر نفسها، فإذا انفتح ما قبلها أبدلت ألفا، وإذا انكسر ما قبلها أبدل منها ياء ساكنة كالهزمة، لأن الكسرة من الياء، والياء تحدث من إشباع الكسرة، ولأن الياء تبدل منها همزة، إذا تطرقت بعد ألف زائدة نحو "سقاء" أصله "سقاي" فجعلت هي في التخفيف للهمزة عوضا من الهمزة، وذلك نحو: "بس، وبئر"، فهذا حكم الساكنة في التخفيف وعلتها (القيسي، 1984).

ولقد خص أبو عمرو الهمزة الساكنة بالتخفيف إذا أدرج القراء، أو قرأ في الصلاة، وعلته في ذلك أن التخفيف أبين في اللفظ من التحقيق، وهي لغة العرب. وإنما خالف أبو عمرو القياس والنظر بتخفيف الهمزة الساكنة لا المتحركة، مع أن المتحركة أثقل من الساكنة فخفف الخفيف وثقل الثقيل؛ لأن الساكنة تجري على سنن واحد وهو البدل، فسهل ذلك فيها، واستمر القياس في حكمها، والمتحركة ليست كذلك (القيسي، 1984).

ومن القراء من خفف الهمزة في "الذَّئِبُ" لأنه زعم أن لا أصل لها في الهمز، قال مكّي: "إن قيل: فما حجة ورش في تخفيفه لـ "الذَّئِبُ، وبئس، وأرأيت" ومن أصله أن يحقّ عين الفعل حيث وقعت؟ فالجواب أنه خفف همزة "الذَّئِبُ" على لغة من قال: لا أصل له في الهمز، وقد قال الكسائي: لا أعرف أصله في الهمز، فلم يهمزه في قراءته، وكذلك "البئر" قد قيل: لا أصل لها في الهمز" (القيسي، 1984).

وأما إنه لا أصل لـ "الذَّئِبُ" في الهمز، فقد أثبتنا أن ابن خالويه نص على أنه مأخوذ من تذاؤب الرياح، وكذلك أورد ابن منظور أنه يهمز ولا يهمز، وأصله الهمز. والذي يتضح من هذا أنهم لغتان مشهورتان. وقد ورد عن الكسائي قوله حين سأله أحدهم: أتهمز الذَّئِبُ؟ فقال: أخاف أن يأكلني! ويبدو أن الكسائي أبدل الهمزة ياء على القياس لا على الأصل.

لقد وصف بعض المحدثين ترك الهمز تخفيفا بأنه إبدال للياء من الهمزة. والواقع أن الأمر ليس كذلك. والذي دفع القدماء إلى القول بوجود الإبدال، في رأينا، هو أنهم لاحظوا المرحلة النهائية التي أصبحت فيها الياء محل الهمزة، فظنوا أنها أبدلت منها. والكتابة الصوتية توضّح ما حدث:

1) >ad / di> / bu

2) >ad / dii / bu

وحذفت الهمزة، وعوّض عنها بالكسرة، فالنقت الكسرة، التي هي عوض من الهمزة، مع كسرة الدال؛ فأصبحتا ياء مد (كسرة طويلة). ولا أتصور أن الذي حدث هنا هو أن الهمزة حذفت، وأطيلت كسرة الدال، خلافا لما ذهب إليه علاء الدين الغرابية إذ يقول: "وفيما أحسب فإن ما قال به القدماء من أن الهمزة الساكنة تبدل ألفا أو واوا أو ياء، بحسب حركة ما قبلها، يحتاج إلى إعادة

(11) ذكر ابن خالويه في حجته أن الذئب من تذؤب الرياح، وهو هبوبها من كل وجه، فشبه بذلك؛ لأنه إذا حذر من وجه أتى من آخر. انظر: ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع، ص194. وأراد بالبئر الحرف في قوله تعالى: {وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَشِيدٍ} [الحج:45].

نظر، وإنما تفسيره عندي أنّ الهمزة لم تُبدل صوائت طويلة، بل أُسقطت ثم أُشبع الصائت القصير السابق لها، فتولّد من هذا الإشباع الصوائت الطويلة المجانسة لها" (الغرابية، 2008). والدليل على ذلك ما ذهب إليه سمير استيتيّة بقوله: "والذين يذهبون في أيامنا هذه إلى أنّ الهمزة حذفت ثم مُدّت ضمة الميم، يواقعون خطأ كبيراً في تصوّر التّغيرات الصّوتيّة. فالهمزة في العربيّة قابلة؛ لأنّ تتحوّل إلى حركة مماثلة للحركة السّابقة لها" (استيتيّة، 2005). ويمكن تمثيل ذلك بالمعادلة (4):

$$\left(\begin{array}{c} + \text{أماميّة} \\ + \text{قصيرة} \\ + \text{ضيقّة} \\ + \text{غير مدوّرة} \end{array} \right) \xrightarrow{ح} \left(\begin{array}{c} + \text{أماميّة} \\ + \text{قصيرة} \\ + \text{ضيقّة} \\ + \text{غير مدوّرة} \end{array} \right) \xleftarrow{ح} \left(\begin{array}{c} + \text{حنجريّ} \\ + \text{وقفيّ} \end{array} \right) <$$

وتحوّلت الهمزة (الصامت الحنجريّ الوقفيّ)، إلى الكسرة (الحركة الأماميّة القصيرة الضيقّة غير المدوّرة) عندما سبقّت بالكسرة (الحركة الأماميّة القصيرة الضيقّة غير المدوّرة). فلم يحدث، من ثمّ، إبدال للياء بالهمزة على ما تصوّر القدماء، وإنما هو حذف للهمزة وإضافة كسرة قصيرة تعويضاً عن الهمزة المحذوفة؛ فالذي حدث هو من قبيل الحذف والتّعويض ليس إلّا.

النتائج:

خلّص البحث إلى مجموعة من النتائج لعلّ أبرزها:

أولاً: أنّ الأصل الذي يقصده ابن خالويه في كتابه هو الحالة القديمة للغة، قبل أن تعتورها التّغييرات بالإعلال، أو الإدغام، أو التّسهيل... وقد حكّم الأصل نظرة ابن خالويه إلى عددٍ غير قليل من القراءات القرآنية، فهو من الأدلّة المعتمدة عنده، وعند العلماء الذين احتجّوا للقراءات القرآنية.

ثانياً: أنّ بعضاً من الأصول التي ذكرها ابن خالويه في كتابه هي من قبيل الاختلافات اللّهجية بين القبائل العربيّة، ومنها ظاهرة تحقيق الهمز وتسهيله. ونعني بذلك أنّ توجيهات ابن خالويه للقراءات في كتابه تحمل، في جزء منها، أبعاداً لهجية؛ فابن خالويه عدّ الفتح أصلاً للإمالة؛ والفتح والإمالة ملمحان لهجيان عند القبائل العربيّة. وكذلك جعل الإظهار أصلاً للإدغام، والتّثقيب أصلاً للتّخفيف؛ وهذه كلّها ملامح لهجية. وهذا لا يتعارض مع فكرة أنّ الأصل يُعدّ قاعدة من قواعد التّوجيه، في حين أنّ الاختلافات اللّهجية تشكّل مظاهر لغويّة متعدّدة.

ثالثاً: أنّ للقوانين الصوتيّة، وعلم الأصوات، دوراً مهماً في الكشف عن الأصول لكثير من الصّيغ القائمة، ومن أمثلة ذلك تحقيق الهمز وتسهيله؛ فإنّ قانون التّيسير يفسّر سبب جنوح اللّغات السّاميّة كلّها إلى تسهيل الهمز؛ فراراً من ثقل هذا الصّوت.

رابعاً: أنّ الذي أسماه القدماء تلييناً (بين بين) في قراءة من حقّق الهمزة الأولى ولين الثانية من قوله تعالى: {السُّفْهَاءُ أَلَّا} [البقرة: 13]، هو في حقيقته النّطقية الواو نصف الحركة (w)، وهو ليس إبدالاً بالمعنى الحرفي للإبدال، لأنّ الإبدال يقتضي علاقة قرى بين المُبدل والمبدل منه، وهي غير متحقّقة بين الهمزة والواو، فالهمزة صامت حنجريّ وقفيّ لا بالمجهور ولا بالمهموس، والواو نصف حركة شفتانيّ واضح سمعيّ مجهور.

جدول بالرموز الصوتية

f	الفاء	>	الهمزة
q	القاف	B	الباء
k	الكاف	T	التاء
l	اللام المرققة	t	الثاء
l	اللام المغلظة	Ġ	الجيم العربية
m	الميم	G	الجيم المفردة (السامية)
n	النون	g	الجيم المتحولة إلى غين
h	الهاء	h	الحاء
">"	همزة الوصل	h	الخاء
W	الواو	D	الدال
Y	الياء	d	الذال
i	الكسرة القصيرة	R	الراء المرققة
ii	الكسرة الطويلة	r	الراء المفخمة
a	الفتحة القصيرة المرققة	Z	الزاي
aa	الفتحة الطويلة المرققة	ž	إشمام الصاد زايا
α	الفتحة القصيرة المفخمة	S	السين
αα	الفتحة الطويلة المفخمة	š	الشين
u	الضمة القصيرة الخالصة	š	الصاد
uu	الضمة الطويلة الخالصة	d	الضاد
-	-	t	الطاء
-	-	ž	الظاء
-	-	<	العين
-	-	g	الغين

المصادر والمراجع

- الأزهري، م. (1993)، معاني القراءات، تحقيق ودراسة عيد مصطفى وعوض بن حمد، ط1، الرياض، دار المعارف، ج1، ص130، 130، 129.
- استيتية، س. (2003)، الأصوات اللغوية (رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية)، ط1، عمان، دار وائل، ص128، 52-53، 129، 108، 108، 109.
- استيتية، س. (2005)، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية - منهج لساني معاصر، إربد، عالم الكتب الحديث، ص141، 111، 232.
- أنيس، إ. (دت)، الأصوات اللغوية، مصر، مكتبة نهضة مصر، ص77، 78-79.
- أنيس، إ. (2003)، في اللهجات العربية، ط3، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص67-68، 67-68، 68، 68، 68، 69.
- بشر، ك. (2000)، علم الأصوات، القاهرة، دار غريب، ص175، 288، 292، 175، 288-289.
- برجستراسر، ج. (1994)، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه: رمضان عبد التواب، ط2، القاهرة، مكتبة الخانجي، ص39.
- ابن الجزري، م. (1985)، التمهيد في علم التجويد، تحقيق علي البواب، ط1، الرياض، مكتبة المعارف، ص98.
- ابن الجزري، م. (دت)، النشر في القراءات العشر، صححه وراجعته علي الضباع، بيروت، دار الكتب العلمية، ج1، ص362، 362، 342، 355.
- جفال، م. (1996)، قراءة عبد الله بن عامر في الميزان، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 23، العدد1، 1996، ص65.
- الجندي، أ. (1983)، اللهجات العربية في التراث، طرابلس/تونس، الدار العربية للكتاب، ج1، ص336.

- ابن جنّي، ع. (1993)، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هندائي، ط2، دمشق، دار القلم، ج1، ص71، 49.
- ابن خالويه، ح. (1992)، إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، ط، القاهرة، مكتبة الخانجي، ج1، ص59-60، 69، 305.
- ابن خالويه، ح. (1979)، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط3، بيروت/ القاهرة، دار الشروق، ص66، 69، 69، 194.
- الخطيب، ع. (2002)، معجم القراءات، ط1، سعد الدين للطباعة والنشر، ج1، ص36.
- خليل، إ. (2002)، سيبويه والتغير الفونولوجي في صوائت العربية وصوامتها، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد29، العدد1، ص168.
- ذو الرّمة، غ. (1982)، ديوان ذو الرّمة، حققه وعلّق عليه: عبد القدّوس أبو صالح، ط1، بيروت، مؤسسة الإيمان، ج2، ص767.
- الزّاجحي، ع. (1996)، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، 106-105، 106.
- سيبويه، ع. (1988)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، القاهرة، مكتبة الخانجي، ج4، 434. ج3، ص548، 551، 551، 541-542.
- ابن سينا، ح. (دت)، أسباب حدوث الحروف، تحقيق: محمد الطيّان ويحيى علم، دمشق، مجمع اللغة العربية، ص72.
- السيوطي، ج. (2006)، الاقتراح في أصول النّحو، تحقيق: عبد الحكيم عطية، ط2، دمشق، دار البيروتي، ص100.
- السيوطي، ج. (1964)، بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط، دم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج1، ص529-530.
- شاهين، ع. (1987)، أثر القراءات في الأصوات والنّحو العربي- أبو عمرو بن العلاء، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي، ص167.
- شاهين، ع. (دت)، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، القاهرة، مكتبة الخانجي، ص30، 24، 24، 24، 105، 106-107.
- شاهين، ع. (1980)، المنهج الصوتي للبنية العربية- رؤية جديدة في الصّرف العربي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ص26-27، 29-30.
- الشّايب، ف. (2004)، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ط1، إربد، عالم الكتب الحديث، ص457.
- الصّبّاع، ع. (1999)، الإضاءة في بيان أصول القراءة، ط1، القاهرة، المكتبة الأثرية للتراث، ص24، 23، 24.
- ابن الطّحان، ع. (2007)، مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ، تحقيق: حاتم الطّامن، ط1، الشارقة، مكتبة الصحابة، ص71، 68، 69، 70.
- عبابنة، ي. (2000)، دراسات في فقه اللّغة والفونولوجيا العربية، ط1، عمّان، دار الشّروق، ص108.
- عبابنة، ي. (2013)، القراءات القرآنية- رؤى لغوية معاصرة، ط1، إربد، دار الكتاب الثقافي، ص77، 89.
- عبد النّواب، ر. (1999)، فصول في فقه العربية، ط6، القاهرة، مكتبة الخانجي، ص82-83.
- الغرابية، ع. (2008)، ظواهر صوتية في لهجة عجلون: دراسة وصفية تاريخية، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد35، العدد1، 2008، ص67.
- الفارسي، ح. (1984)، الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشّام، تحقيق: بدر الدّين قهوجي وبشير جويجاتي، ط1، دمشق/ بيروت، دار المأمون للتراث، ص82-83.
- الفرايدي، خ. (1984)، العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دم، دن، ج1، ص58.
- القاضي، ع. (1999)، الوافي في شرح الشّاطبية، ط5، جدّة، مكتبة السّوداي، ص84، 97.
- القيسي، م. (1984)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محيي الدين رمضان، ط3، بيروت، مؤسسة الرسالة، ج2، ص72. ج1، ص73. ج2، ص73-74. ج1، ص72، 81، 102-103، 84-85، 83.
- الكفوي، أ. (1998)، الكلّيات - معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ط2، بيروت، مؤسسة الرسالة، ص122.
- ابن مالك، ج. (دت)، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيّد ومحمد بدوي، دم، هجر للطباعة والنشر، ج1، ص393.
- ابن مجاهد، أ. (1972)، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ص346.
- ابن منظور، ج. (دت)، لسان العرب، ط1، بيروت، دار صادر، مج1، مادة (ذأب).
- ابن يعيش، م. (دت)، شرح المفصل، ط، القاهرة، إدارة الطباعة المنيرية، ج9، ص107، 107، 119-120.

The Impact of Origin on Ibn Khālawayh's views about the Actualization and Softening of Glottalization through his book: Declension of Qur'ānic Readings

*Khalid Qasim Bani Domi, Haitham Mohammad Alazzam**

ABSTRACT

This research examines, by study and analysis, the Qur'ānic readings from the view of phonetics, and takes the phenomenon: Actualization and Softening of Glottalization as a model of application. The research aims to show the influence of the origin in the interpretations of Ibn Khālawayh for Qur'ānic readings which included the actualization and softening cases of Glottalization in his book: "Declension of Qur'ānic Readings and their causes"; by displaying and analyzing examples of the book, revealing the concept of the origin for him, and how he judged his views in his declension and argumentation of Qur'ānic readings, and why he preferred, sometimes, a choice on another.

Keywords: Origin, Ibn Khālawayh, Actualization, Softening of Glottalization, Declension of Qur'ānic Readings.

* ¹ Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Art, Yarmouk University. ² Ministry of Education - Directorate of Education, Irbid, Jordan. Received on 16/7/2017 and Accepted for Publication on 3/6/2018.